Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 4 December (2019): 313 - 328

دراسة تحليلية للنمو في الأسعار المحلية والعالمية لأهم المحاصيل في التجارة الخارجية الزراعية المصرية

رجب مغاوري علي زين، يسرا السعودي عبد المقصود شقرة، إيمان السيد قاسم البهجي

قسم الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية– كلية الزراعة–جامعة المنوفية

Received: Oct. 8 , 2019 Accepted: Oct. 27 , 2019

الملخص:

تتسم الأسعار والسياسات السعرية بأهمية كبيرة نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، بالإضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد، ونمط عدالة توزيع الدخول وتأثيرها ايضاً على الإستهلاك وحجم العائد الصافى من التجارة الخارجية الزراعية، وحجم المدخرات وبالتالى الاستثمارات الزراعية، وأخيراً تأثيرها على المستوى المعيشى للمزارعين والمستهلكين على حد سواء. وحيث أن السياسات السعرية تواجه الكثير من الصعوبات نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متداخلة، حيث اتسمت أسعار السلع الزراعية الاستراتيجية بعدم الإستقرار، وأصبحت معظم هذه الأسعار لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للسلع، وكذلك فى ظل الأحداث التي يشهدها الاقتصاد العالمي يصبح من الضروري دراسة الأسعار المحلية للسلع الاستراتيجية واتجاهها ومدى إنحرافها عن نظيرتها العالمية.

الكلمات المفتاحية: ***الأسعار المحلية والعالمية– السياسات السعرية– المحاصيل الاستراتيجية فى الزراعة المصرية– الأسعار النقدية والحقيقية.***

مقدمة:

تشير مختلف الدراسات الى الأهمية الكبيرة للأسعار والسياسات السعرية نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، بالإضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد، ونمط عدالة توزيع الدخول وتأثيرها ايضاً على الإستهلاك وحجم العائد الصافى من التجارة الخارجية الزراعية، وحجم المدخرات وبالتالى الاستثمارات الزراعية، وأخيراً تأثيرها على المستوى المعيشى للمزارعين والمستهلكين على حد سواء. ومن ثم يمكن القول بأن الأسعار تمثل الآلية التى يتوزع بمقتضاها الدخل بين المنتجين وبين مختلف عوامل الإنتاج، إضافة إلى أنها أداه هامة تساعد متخذى القرار على رسم وتنفيذ الخطط الزراعية وتوجيه ومنطقة استخدام الموارد، وتواجه السياسات السعرية الكثير من الصعوبات نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متداخلة، وفى ظل الأحداث التي يشهدها الاقتصاد العالمي حالياً يصبح من الضروري إعادة النظر الى أسعار الحاصلات الزراعية الاسترتيجية وتحديد أنسب السياسات السعرية للتعامل مع الأسواق المحلية والعالمية، حيث أن تحسين مستويات الأسعار المزرعية بهدف تشجيع المزارعين على إنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة والاستراتيجية منها بصفة خاصة الهدف الرئيسي للسياسات السعرية الزراعية. هذا وتؤثر العلاقة بين الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية للمحاصيل التصديرية الأساسية على كمية صادراتها للعالم الخارجي وتحدد كمية الصادرات بالتركيب المحصولى الذى يستهدف تعظيم صافى الناتج الزراعي المحلى، وكذا تعظيم الدخول الزراعية الصافية للمزارعين. واذا كانت

السياسة السعرية الزراعية وراء عزوف المزارع عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية وما قد يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية تتراكم سنة بعد سنة، فإن دراسة الأسعار المحلية للسلع الاستراتيجية واتجاهها ومدى إنحرافها عن نظيرتها العالمية وتأثير التغير في تلك العلاقات السعرية على الاقتصاد القومى المصرى يعتبر جوهر عملية التنمية.

المشكلة البحثية:

اتسمت أسعار السلع الزراعية الاستراتيجية بعدم الإستقرار، حيث أصبحت معظم هذه الأسعار لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للسلع، بالإضافة إلى إختلال التوازن بين أسعار المنتجات الزراعية وبعضها وإختلال التوازن بين الأسعار المحلية والأسعارالعالمية، وبناء عليه فإن المشكلة البحثية تتلخص في دراسة مدى استقرار الأسعار المحلية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي يحصل عليها المزارع ومدى مواكبتها مع التغيرات في الأسعار التصديرية والاستيرادية، وتأثير ذلك بدوره على الدخول الزراعية ومن ثم مستوى معيشة الزراع المنتجين لهذه المحاصيل.

الهدف البحثى:

يستهدف البحث إلقاء الضوء على مدى مواكبة الأسعار المحلية للأسعار العالمية لأهم المحاصيل الاستراتيجية المصرية خلال الفترة (2000-2016)، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيسي تم تناول مجموعة من الأهداف الفرعية والتي يمكن توضيحها في الآتي: -

1. الاستعراض التاريخي للسياسات السعرية الزراعية للمحاصيل موضع الدراسة في مصر.
2. دراسة الاتجاه الزمنى العام للأسعار المحلية والعالمية النقدية والحقيقية وتقدير معدلات النمو لكل منهما.
3. مقارنة الأسعار المحلية والأسعار العالمية لمحاصيل الدراسة ومدى تشتتها وقربها من بعضها.
4. محاولة الوصول إلى توصيات تفيد واضعي السياسة الزراعية في رسم سياسة لتسعير الحاصلات الزراعية موضع الدراسة، وبما يتفق مع الأهداف العامة للسياسة الزراعية خاصة والسياسة الاقتصادية المصرية عامة، وبما يتفق مع اهداف الدولة للتنمية.

محاصيل الدراسة:

تم تحديد محاصيل الدراسة وفقاً لأهميتها النسبية في التجارة الخارجية الزراعية المصرية وكذلك لأهميتها في التركيب المحصولى، وقد كان محصول الأرز أعلى محاصيل الحبوب (الأرز- القمح- الذرة- الشعير- حبوب أخرى) تصديراً بنسبة تمثل نحو 90% من قيمة صادراتها، في حين يمثل نحو 52% من قيمة صادرات الحبوب ومشتقاتها[1]، كما يمثل نحو 20% من إجمالي مساحة المحاصيل الصيفية خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2014-206)، في حين مثل محصول القطن نحو 90% من قيمة صادرات محاصيل الألياف (القطن- الكتان- الجوت)، مما يعكس أهمية محصولي الأرز والقطن كمحاصيل تصديرية في التجارة الخارجية الزراعية المصرية.

وحيث تمثل محاصيل الحبوب (القمح- الأرز- الذرة- الشعير- الشوفان- حبوب أخرى) حوالى 70% من قيمة واردات المحاصيل الحقلية، وتبين أن محصولي القمح والذرة الشامية يمثلا نحو 98% من قيمة واردات الحبوب، كما يشغل محصول القمح حوالى نصف مساحة العروة الشتوية تقريباً، بينما يشغل الذرة الشامية نحو 26% من جملة المساحة الصيفية خلال الفترة (2014-2016)، وعليه تمثلت محاصيل الدراسة فى محصولى القمح والذرة الشامية كمحاصيل استيرادية ومحصولى الأرز الأبيض والقطن الشعر كمحاصيل تصديرية هامة.

[1] مشتقات صادرات الحبوب تشمل دقيق قمح، دقيق شليم، دقيق ذرة، سميد وجريش، شوفان، مساحيق منتجات، شعير ناشظ، نشاء جلوتين وغيرها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على أساليب التحليل الاقتصادى الوصفي والكمي، حيث استخدمت المتوسطات الحسابية بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل الانحدار لتقدير معادلات الاتجاه الزمني للتعرف على شكل واتجاه أسعار محاصيل الدراسة المحلية والعالمية النقدية والحقيقية، هذا واعتمد البحث على البيانات الثانوية التي تصدر من قبل الجهات المعنية والمتمثلة في النشرات الاقتصادية التي يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركزي المصري، وقواعد البيانات على الشبكة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الدولي.

أولاً: السياسة السعرية الزراعية المصرية:

تمثل السياسة السعرية جملة المبادئ والإجراءات والأسس التي يتم في ضوئها تخطيط وتحديد الأسعار أو التأثير عليها بما يؤمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. والسياسة السعرية ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لإقامة نظام سعري سليم، وعليه فان السياسة السعرية بمفهومها الواسع تمثل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على هيكل الأسعار ومكوناته. ويتمثل دور السياسات السعرية الزراعية فى معالجة الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من ناحية، وبين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع من ناحية أخرى، ومن منطلق تلك الأهمية فقد استوجب الأمر تناول ملامح تلك السياسات للمحاصيل موضع الدراسة.

أ- السياسة السعرية للقمح:

فى أوائل الخمسينات ونظرا لعدم كفاية الناتج محليا من الحبوب تدخلت الدولة فى سوق القمح، وبدأت فى اصدار قرارات تفرض على الزراع تسليم حصة محددة من محصول القمح إلى بنك التسليف الزراعى حينئذ، ويقوم البنك بسداد الثمن للمزارع حسب السعر المحدد للصنف ودرجة النظافة، وكانت الكمية الفائضة لدى الزراع المرغوب تسليمها تورد بسعر أعلى، وكان يتم تحصيل غرامات من الزراع الذين لايوردون الحصة المقررة عليهم. وقد حظر القانون حينئذ نقل القمح أو دقيقه إلا بتصريح من وزارة التموين، وفى عام 1945 قررت الحكومة رفع أسعار القمح المورد كحافز لزيادة الإنتاج، مما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة وبالتالى الحصول على محصول وفير لهذا العام. وفى عام 1955 الغيت القيود على المساحة المزروعة كما خفض سعر الأردب من القمح تمشيا مع انخفاض الأسعار العالمية، إلا أن هذه القيود أعيدت مرة أخرى فى العام التالى. وبداية من عام 1975 رأت الدولة أن يكون توريد القمح اختيارياً وقد استمر ذلك حتى عام 1983، ثم أصبح إجبارياً بعد ذلك مرة أخرى، وقد تخلت الدولة منذ عام 1987 عن التحكم فى أسعار محصول القمح وذلك بعد ما عرف بسياسات التحرر الاقتصادى.

ب- السياسة السعرية للذرة الشامية:

خضع محصول الذرة منذ زمن بعيد لنظام التسويق الحر، نظراً لأن الكميات المستوردة من هذا المحصول لم تكن إلا بنسبة ضئيلة من الاستهلاك المحلى، حيث كان الزراع يبيعون ما يزيد عن استهلاكهم إلى التجار فى الأسواق المحلية بالقرى، لذلك لم يلق هذا المحصول الإهتمام الكافى من الناحية التسعيرية وظل لا يتبع نظام التوريد عن الحيازة، وظل هذا النظام سارى حتى عام 1984. إلا أنه فى عام 1985 بدأ نظام التوريد الإجبارى لمحصول الذرة الشامية، وكان نظام توريد جزئى للحكومة للحصول على كمية من المحصول لتوزيعها على مصانع الأعلاف أو توريده لهيئة السلع التموينية، وكان ذلك من أهم أسباب تناقص المساحة عام 1986، وأصبح توريد الذرة الشامية اختيارياً إعتباراً من موسم 1986 والمواسم التالية، حيث عدلت الدولة عن تسويقه مع بداية مرحلة التحرر الاقتصادى.

ج- السياسة السعرية للأرز:

بدأ التدخل الحكومى فى عمليات تداول الأرز منذ عام 1939، حيث بدأت بتحديد أسعار جبرية للأرز الأبيض فى ذلك العام، فى حين بدأت فى تحديد أسعار الأرز الشعير عام 1942 على أساس الأسعار المحددة للأرز الأبيض، ولم تدخل الحكومة مشترية للارز إلا فى عام 1958. وقد قامت وزارة التموين بتكليف بنك التسليف الزراعى والتعاونى بشراء الأرز من المنتجين والتجار، وبدأ نظام التسويق بالجمعيات التعاونية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى عام 1963، وعمم النظام عام 1967 فى جميع المحافظات المنتجة للأرز عدا محافظتى الإسماعيلية والسويس والتى كان فيها التوريد اختيارياً، ومع عام 1991 تم تحرير أسعار محصول الأرز بالكامل. وقد اعتمدت الدولة على السياسة السعرية فى تحقيق أكثر من هدف فى سياستها الأرزية، حيث أن السياسة السعرية للأرز قد اتجهت منذ بدايتها الى ضمان توريد حصة من الأرز لمواجهة الإحتياجات المحلية والخارجية، بالإضافة إلى ضمان حصول المستهلكين على الأرز بالأسعار المناسبة بوضع حد أقصى لأسعار الجملة، كما أن التدخل الحكومى سواء فى تحديد سعر التوريد للأرز الشعير بالنسبة للمنتج أو تحديد سعر التجزئة للأرز الأبيض بالنسبة للمستهلك كانت له إنعكاساته على أسعار الأرز عند مختلف مستويات المسلك التسويقى للأرز فى مصر.

د- السياسة السعرية للقطن:

مرت السياسة السعرية للقطن فى مصر بثلاثة مراحل مختلفة، فحتى عام ١٩٥٢ كانت أسعار القطن تتحدد طبقاً لقوى السوق العالمية ولذا كانت تتسم بالتقلبات الشديدة من عام لآخر. وخلال المرحلة الثانية (١٩٥٣- ١٩٦١) تم إخضاع تجارة وأسعار القطن الشعر لإشراف لجنة القطن المصرية، ولقد شهدت هذه الفترة تقلبات محدودة فى أسعار القطن. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع تأميم تجارة القطن عام ١٩٦١ وإنهاء نظام التعامل الحر فى القطن الزهر، ومنذ عام ١٩٦٢ أصبحت كافة مبيعات القطن الشعر سواء لأغراض التصدير أو الاستهلاك المحلي تتم من خلال لجنة القطن المصرية التى تشترى القطن بأسعار محددة وتحدد أسعار البيع سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلّى، ومع أن الحكومة واصلت رفع سعر الشراء الذى يدفع لمزارعى القطن إلا أن المساحة المزروعة قطناً ظلت تتناقص بإطراد فى فترة الستينات مع عزوف الزراع عن زراعته. لذلك هدفت دائما السياسة الاقتصادية الزراعية القطنية البحث عن الأسواق الخارجية التى يمكن فيها التعاقد على أكبر سعر ممكن لصادراتها من القطن طويل التيلة الممتازة، ومع عام 1991 تم رفع أسعار القطن لتصل الى نحو ثلثى السعر العالمى.

ثانياً: تطور الأسعار المحلية والعالمية لمحاصيل الدراسة:

أ- القمح:

تعكس بيانات الجدول (1) تطور الأسعار المحلية وأسعار استيراد طن محصول القمح بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال فترة الدراسة (2000-2016)، وتبين أن السعر المحلى النقدى وصل لحده الأدنى عام 2003 والبالغ نحو 130 دولار ثم أخذ في الارتفاع حتى وصل لحده الأقصى البالغ نحو 470 دولار عام 2008، بينما أخذ السعر المحلى الحقيقى في الانخفاض من حد أقصى بلغ نحو 380 دولار عام 2000، حتى وصل لحده الأدنى عام 2016 والبالغ نحو 181 دولار لطن القمح، وذلك بمتوسط فترة بلغ نحو 277 و264 دولار لكل من السعر المحلى النقدى والحقيقي على التوالى، كما تبين ان سعر الاستيراد النقدى والحقيقى أخذا في الارتفاع من حد أدنى بلغ حوالى 146 و158 دولار عام 2000 حتى وصلا لحدهما الأقصى البالغ نحو 326 و352 دولار عام 2011، ثم أخذ كل منهم في الانخفاض مرة أخرى، وذلك بمتوسط فترة بلغ حوالى 221 و247 دولار لكل منهم على التوالي، وذلك على النحو الموضح بالشكل (1).

جدول (1): الأسعار المحلية وأسعار استيراد محصولى القمح والذرة الشامية بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار عام 2010 خلال الفترة 2000-2016 دولار/ طن.

السنة	القمح				الذرة الشامية				الرقم القياسى للأسعار المقبوضة للقمح	الرقم القياسى للأسعار المقبوضة للذرة	الرقم القياسى للواردات بالدولار
	السعر المحلى النقدى	سعر الاستيراد النقدى	السعر المحلى الحقيقى*	سعر الاستيرد الحقيقى**	السعر المحلى النقدى	سعر الاستيراد النقدى	السعر المحلى الحقيقى*	سعر الاستيرد الحقيقى**			
2000	200	146	380	158	175	115	572	124	53	31	92
2001	176	151	332	169	154	115	501	129	53	31	89
2002	160	146	293	189	140	125	442	162	54	32	77
2003	130	149	225	192	118	130	342	168	58	35	78
2004	161	167	213	214	167	150	321	193	76	52	78
2005	194	163	228	206	179	137	345	173	85	52	79
2006	197	171	230	230	188	145	348	195	85	54	74
2007	205	262	234	334	281	205	353	261	88	80	78
2008	470	296	243	344	260	260	367	303	194	71	86
2009	291	241	238	241	251	175	361	175	122	70	100
2010	323	245	323	245	334	206	334	206	100	100	100
2011	395	326	306	352	326	309	349	334	129	94	93
2012	416	323	300	331	359	323	311	331	139	115	98
2013	377	264	264	274	325	344	273	357	142	119	96
2014	388	283	256	286	321	222	266	224	151	120	99
2015	359	227	236	222	350	186	287	182	152	122	102
2016	277	195	181	206	245	187	188	197	153	131	95
المتوسط	277	221	264	247	246	196	351	219			
الحد الاعلى	470	326	380	352	359	344	572	357			
الحد الادنى	130	146	181	158	118	115	188	124			

المصدر: جمعت وحسبت من قواعد البيانات الزراعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على الشبكة الدولية للمعلومات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "نشرات الأرقام القياسية للقطاع الزراعي"، اعداد متفرقة وكذلك قواعد بيانات البنك الدولي.

***باستخدام الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع بأسعار 2010، **باستخدام الرقم القياسي للواردات بالدولار بأسعار أساس 2010.**

شكل(1): تطور الأسعار المحلية وأسعار استيراد طن محصول القمح بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000-2016) بالدولار/ طن.

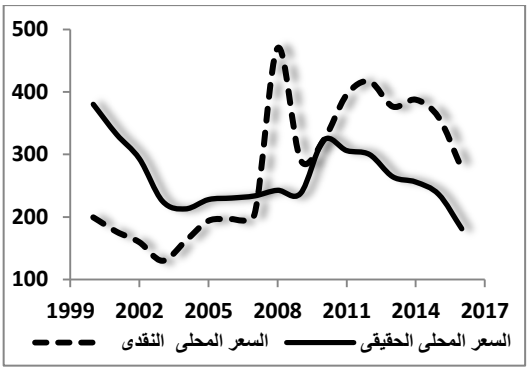

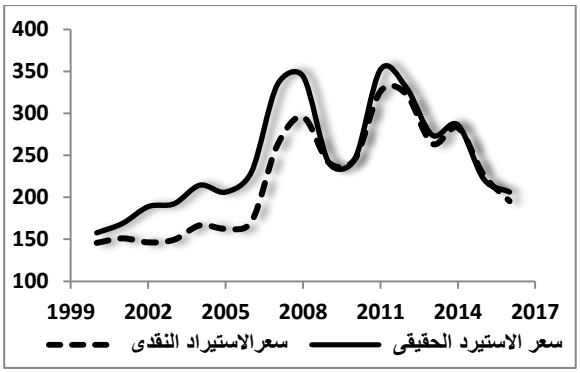

المصدر: بيانات جدول رقم (1).

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام تبين أن النموذج التكعيبي هو الأفضل للتعبير عن التطور الحادث في كل من السعر المحلى النقدى والحقيقي وسعر الاستيراد النقدى لمحصول القمح، في حين كان النموذج التربيعي الأفضل ليعكس قيمة سعر استيراد طن محصول القمح الحقيقى، وذلك عند مستوى معنوية 1% على النحو الذى توضحه معادلات جدول رقم (2). وتشير بيانات الجدول أن معدل نمو السعر المحلى وسعر استيراد طن محصول القمح الحقيقي يقدر بنحو 6,1% و2,6% لكل منهم على التوالي، ويوضح معامل التحديد المعدل لكل منهما أن حوالى 86% و56% من التغيرات في قيمة كل منهما على التوالي ترجع إلى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن.

ب - لذرة الشامية:

توضح بيانات الجدول (1) والشكل (2) إرتفاع السعر المحلى النقدى لطن محصول الذرة الشامية من نحو 118 دولار عام 2003 إلى حوالى 359 دولار كحد أقصى عام 2012 بمتوسط بلع نحو 246 دولار، بعكس السعر المحلى الحقيقى والذى أخذ فى الإنخفاض من نحو 572 دولار كحد أقصى عام 2000 إلى نحو 188 دولار فى نهاية الفترة بمتوسط بلغ نحو 351 دولار، بينما أخذ كلا من سعر الاستيراد النقدى والحقيقى لطن الذرة الشامية في الارتفاع من حد أدنى بلغ نحو 115 و124 دولار عام 2000 حتى حد أقصى عام 2013 والبالغ نحو 344 و357 دولار، ثم أخذا فى الانخفاض مرة أخرى، وذلك بمتوسط فترة بلغ نحو 196 و219 دولار لكل منهم على التوالى.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لكل من السعر المحلى وسعر الاستيراد النقدى والحقيقي للطن من محصول الذرة الشامية خلال فترة الدراسة، تبين أن النموذج التكعيبي هو الأفضل للتعبير عن التطور الحادث في قيمة كل منهما، وذلك عند مستوى معنوية 1% وعلى النحو الذى توضحه معادلات جدول رقم (2).

وتعكس بيانات الجدول النمو السنوي لسعر الاستيراد الحقيقى لمحصول الذرة بمعدل 8 أضعاف نمو السعر المحلى الحقيقى تقريباً، ويوضح معامل التحديد المعدل أن حوالى 90%، 51% للتغيرات في قيمة كل من السعر المحلى وسعر الاستيراد الحقيقى على التوالي ترجع إلى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن.

جدول (2): تطور السعر المحلى وسعر استيراد محصولى القمح والذرة الشامية النقدي والحقيقي بأسعار 2010 خلال الفترة (2000–2016) بالدولار/ طن.

البند	القمح		الذرة الشامية	
	معادلة الاتجاه الزمني	معدل النمو السنوى %	معادلة الاتجاه الزمني	معدل النمو السنوى %
السعر المحلى النقدى	$\hat{Y}_i = 261 - 72\ x_i + 13\ x_i^2 - 0.5\ x_i^3$ (3.8) (-2.3) (3.3) (-3.6) $R^2 = 0.79$ $\acute{R}^2 = 0.74$ F =16.35	14	$\hat{Y}_i = 212 - 48.5\ x_i + 9.4\ x_i^2 - 0.4\ x_i^3$ (6.8) (-3.3) (5.1) (-5.5) R2 = 0.92 $\acute{R}^2 = 0.90$ F =50.87	12
سعر الاستيراد النقدى	$\hat{Y}_i = 146 - 14\ x_i + 5.1\ x_i^2 - 0.2\ x_i^3$ (2.3) (-0.5) (1.4) (-1.8) R2 = 0.60 $\acute{R}^2 = 0.51$ F =6.53	10	$\hat{Y}_i = 165 - 40\ x_i + 8.2\ x_i^2 - 0.3\ x_i^3$ (3.2) (-1.7) (2.7) (-3.1) R2 = 0.74 $\acute{R}^2 = 0.69$ F =12.6	13
السعر المحلى الحقيقى	$\hat{Y}_i = 483 - 104.8\ x_i + 12.9\ x_i^2 - 0.5\ x_i^3$ (20.67) (-9.59) (9.29) (-9.05) $R^2 = 0.89$ $\acute{R}^2 = 0.86$ F =34.32	6	$\hat{Y}_i = 663 - 110\ x_i + 12\ x_i^2 - 0.4\ x_i^3$ (18.9) (-6.7) (5.8) (-5.5) R2 = 0.92 $\acute{R}^2 = 0.90$ F =48.35	0,9
سعر الاستيراد الحقيقى	$\hat{Y}_i = 92.1 + 37.1\ x_i - 1.7\ x_i^2$ (2.7) (4.25) (-3.6) R2 = 0.62 $\acute{R}^2 = 0.56$ F =11.37	2,6	$\hat{Y}_i = 146 - 14\ x_i + 5.1\ x_i^2 - 0.2\ x_i^3$ (2.3) (-0.5) (1.4) (-1.8) R2 = 0.60 $\acute{R}^2 = 0.51$ F =6.53	8,4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (1).

شكل(2): تطور الأسعار المحلية وأسعار استيراد طن محصول الذرة الشامية بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000–2016) بالدولار/طن.

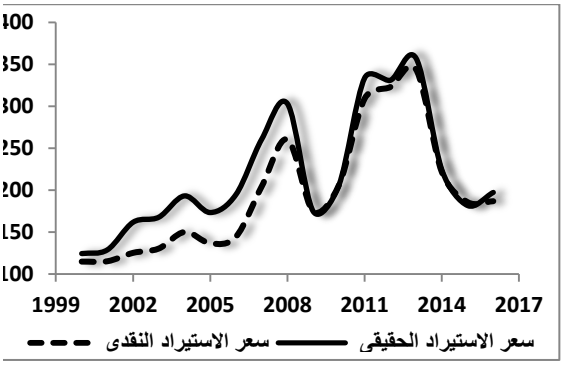

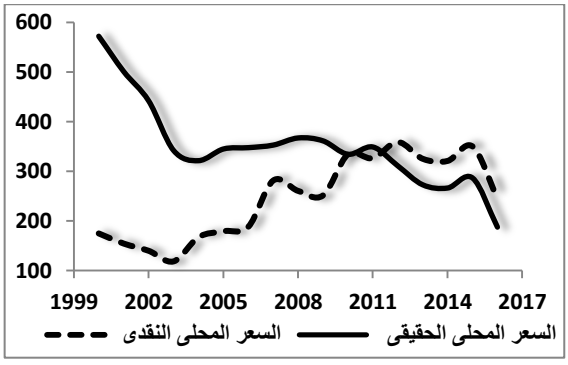

المصدر: بيانات جدول رقم (1)

ج- الأرز الأبيض:

توضح بيانات الجدول رقم (3) تطور الأسعار المحلية وأسعار تصدير طن محصول الأرز الأبيض بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال فترة الدراسة (2000-2016)، حيث أخذ السعر المحلى النقدى في الارتفاع من حد أدنى عام 2002 يمثل نحو 213 دولار إلى حد أقصى بلغ نحو 506 دولار عام 2011 لطن الأرز الأبيض والذى أخذ بعده في الانخفاض مرة أخرى، بعكس السعر المحلى الحقيقي والذى أخذ في الإنخفاض من نحو 240 دولار كحد أقصى عام 2000 حتى حد أدنى بلغ نحو 85 دولار عام 2016، وذلك بمتوسط فترة بلغ حوالى 351 و470 دولار لكل منهم على التوالى، بينما أخذ سعر تصدير الأرز الأبيض النقدى والحقيقى في الارتفاع من حد أدنى بلغ نحو 204 و193 دولار عام 2001 حتى وصل لحده الأقصى عام 2009 والبالغ نحو 734 و748 دولار، ثم أخذ في الانخفاض مرة أخرى، وذلك بمتوسط فترة بلغ نحو 428، 436 لكل منهم على التوالي، وذلك على النحو الذى يعكسه الشكل (3).

جدول(3): الأسعار المحلية وأسعار تصدير محصولى الأرز الأبيض والقطن الشعر بالقيم النقدية والحقيقية خلال الفترة 2000-2016 دولار/ طن.

ابأسعار	الأرز الأبيض				القطن الشعر				الرقم القياسى للأسعار المقبوضة للأرز الأبيض	الرقم القياسى للأسعار المقبوضة للقطن الشعر	الرقم القياسى للصادرات بالدولار
	السعر المحلى النقدى[1]	سعر التصدير النقدى	السعر المحلى الحقيقى*	سعر التصدير الحقيقى**	السعر المحلى النقدى[2]	سعرالتصدير النقدى	السعر المحلى الحقيقى*	سعر التصدير الحقيقى **			
2000	240	286	751	276	1681	2092	4411	2017	32	38	104
2001	213	204	656	193	1691	2279	4424	2152	32	38	106
2002	213	227	579	241	1519	2046	3768	2165	37	40	95
2003	242	256	446	275	1558	1859	2748	1993	54	57	93
2004	236	278	421	303	1654	2629	2881	2867	56	57	92
2005	264	280	451	301	2114	1866	2979	2006	59	71	93
2006	275	307	465	339	2267	2406	2851	2651	59	80	91
2007	376	329	474	365	1984	1192	3151	1322	79	63	90
2008	394	623	491	652	2490	1908	4803	1994	80	52	96
2009	394	734	481	748	2143	5666	3149	5768	82	68	98
2010	484	630	484	630	4195	2514	4195	2514	100	100	100
2011	506	428	462	414	2988	4318	3976	4179	110	75	103
2012	499	671	443	671	3221	2835	3896	2832	113	83	100
2013	449	594	390	579	3512	3228	3220	3147	115	109	103
2014	439	391	379	383	2766	3460	3344	3390	116	83	102
2015	405	563	348	544	2698	2273	2734	2195	116	99	104
2016	328	478	266	503	1662	2496	867	2624	124	192	95
المتوسط	351	428	470	436	2361	2651	3376	2695			
الحد الاعلى	506	734	751	748	4195	5666	4803	5768			
الحد الادنى	213	204	266	193	1519	1192	867	1322			

المصدر: جمعت وحسبت من قواعد البيانات الزراعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على الشبكة الدولية للمعلومات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "نشرات الأرقام القياسية للقطاع الزراعي"، اعداد متفرقة وكذلك قواعد بيانات البنك الدولي.

***باستخدام الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع بأسعار 2010، **باستخدام الرقم القياسي للصادرات بالدولار بأسعار أساس 2010.**

1- السعر المحلى النقدى للأرز الأبيض= السعر المحلى للأرز الشعير x الكمية المعادلة للأرز الأبيض من الأرز الشعير، حيث ان الكمية المعادلة للأرز الأبيض= $\frac{1}{\text{معامل الاستخراج}}$ * 100.

2- السعر المحلى للقطن الشعر= السعر المحلى للقطن الزهر x الكمية المعادلة للقطن الشعر من القطن الزهر، حيث أن الكمية المعادلة للقطن الشعر= $\frac{0.16}{0.05 * \text{معامل الاستخراج}}$، والقنطار المتري للقطن الزهر =0,16 طن، والقنطار المتري للقطن الشعر = 0,05 ط

شكل (3): تطور الأسعار المحلية وأسعار تصدير محصول الأرز الأبيض بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000-2016) بالدولار/طن.

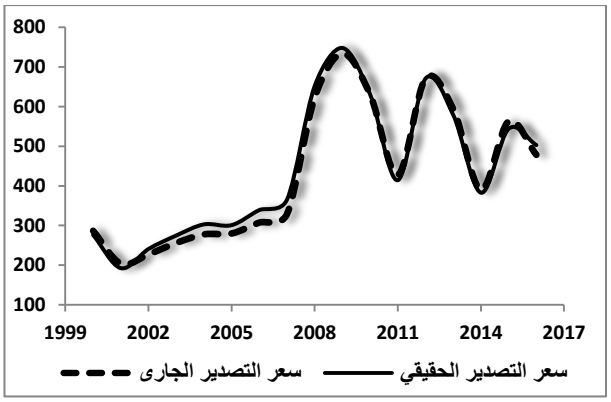

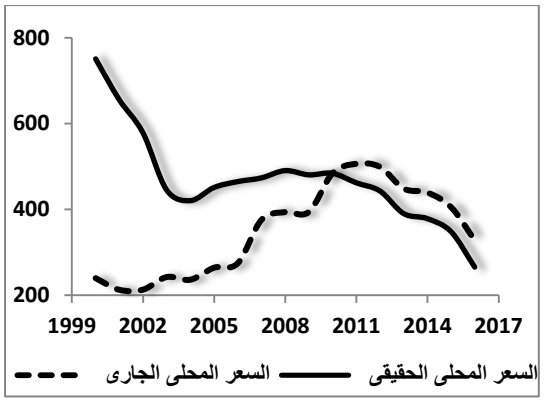

المصدر: بيانات جدول رقم (5).

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لكل من السعر المحلى وسعر التصدير النقدى والحقيقى لطن محصول الأرز الأبيض خلال فترة الدراسة، تبين أن النموذج التكعيبى هو الأفضل لتقديرات كل من السعر المحلى النقدى والحقيقى وسعر التصدير النقدى لطن محصول الأرز الأبيض خلال فترة الدراسة، بينما كان النموذج الأسى الأنسب لتقديرات سعر التصدير الحقيقيى وذلك عند مستوى معنوية 1%، على النحو الذى تعكسه معادلات جدول رقم (4).

وتشير بيانات الجدول أن السعر المصدر لطن الأرز الأبيض بالقيم الحقيقية بأسعار 2010 يزيد بمعدل سنوي يبلغ نحو 6% في حين يزداد السعر المحلى بمعدل سنوي يمثل نحو 1,8% فقط، ويوضح معامل التحديد لكل من السعر المحلى والمصدر لمحصول الأرز الأبيض ان حوالى 92%، 56% من التغيرات في قيمة كل منهما على التوالي ترجع إلى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن.

د- القطن الشعر:

تعكس بيانات الجدول رقم (3) والشكل (4) التطور الحادث في الأسعار المحلية وأسعار تصدير محصول القطن الشعر بالدولار وبالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال فترة الدراسة (2000-2016)، وقد تبين أن كل من السعر المحلى النقدى والحقيقي أخذا في الإرتفاع والإنخفاض حول متوسط الفترة البالغ نحو 2361 و3376 دولار لطن القطن الشعر على التوالى، وقد مثل الحد الأقصى لسعر تصدير طن القطن الشعر النقدى والحقيقي نحو 5666 و5768 دولار عام 2009، كما بلغ الحد الأدنى لكل منهم حوالى 1192 و1322 دولار عام 2007، وذلك بمتوسط فترة بلغ حوالى 2651 و2695 دولار لكل منهم على التوالى.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام للسعر المحلى النقدى والحقيقي لمحصول القطن خلال فترة الدراسة، تبين أن الشكل التكعيبي هو أوفق الأشكال للتعبير عن تلك العلاقة وذلك عند مستوى معنوية 1%، وعلى النحو الذى تعكسه بيانات الجدول (4)، في حين لم تثبت المعنوية الإحصائية لتقديرات كلا من سعر التصدير النقدى والحقيقى مما يعنى تقلبهما حول متوسط الفترة البالغ نحو 2651 و2695 دولار لكل منهم على التوالى.

وبتقدير معدل نمو السعر المحلى النقدى والحقيقي للقطن الشعر خلال فترة الدراسة، تبين ان كل منهما يزيد بمعدل سنوي يبلغ نحو 12% و6.9%، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل ان حوالى 70% و71% من التغيرات في قيمة كل منهما على التوالى ترجع إلى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن.

جدول (4): تطور السعر المحلى وسعر تصدير محصولى الأرز الأبيض والقطن الشعر النقدي والحقيقي بأسعار عام 2010 خلال الفترة (2000–2016) بالدولار/ طن.

البند	الأرز الأبيض		القطن الشعر	
	معادلة الاتجاه الزمني	معدل النمو السنوى %	معادلة الاتجاه الزمني	معدل النمو السنوى %
السعر المحلى النقدى	$\hat{Y}_i = 292 - 61\ x_i + 13\ x_i^2 - 0.5\ x_i^3$ (10.8) (-4.8) (8) (-9) $R^2 = 0.96$ $\acute{R}^2 = 0.95$ F =117.84	11	$\hat{Y}_i = 2293 - 544\ x_i + 104\ x_i^2 - 4.3\ x_i^3$ (4.4) (-2.2) (3.3) (-3.8) $R^2 = 0.75$ $\acute{R}^2 = 0.70$ F =13.92	12
سعر التصدير النقدى	$\hat{Y}_i = 297 - 62\ x_i + 15\ x_i^2 - 0.6\ x_i^3$ (2.2) (-0.9) (1.9) (-2.2) $R^2 = 0.68$ $\acute{R}^2 = 0.61$ F =9.42	12	لم تثبت المعنوية	
السعر المحلى الحقيقى	$\hat{Y}_i = 879 - 153\ x_i + 17\ x_i^2 - 0.6\ x_i^3$ (22.7) (-8.5) (7.5) (-7.4) $R^2 = 0.94$ $\acute{R}^2 = 0.92$ F =63.53	1,8	$\hat{Y}_i = 5945 - 1337\ x_i + 185\ x_i^2 - 7.2\ x_i^3$ (9.7) (-4.7) (5.1) (-5.4) R2 = 0.76 $\acute{R}^2$ = 0.71 F =13.99	6,9
سعر التصدير الحقيقى	$\text{Ln}\ \hat{Y}_i = 234.6 + 0.06\ x_i$ (7.1) (4.4) R= 0.75 R^2 = 0.56 F = 19.24	6	لم تثبت المعنوية	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (3).

شكل (4): تطور الأسعار المحلية وأسعار تصدير محصول القطن الشعر بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000–2016) بالدولار/ طن.

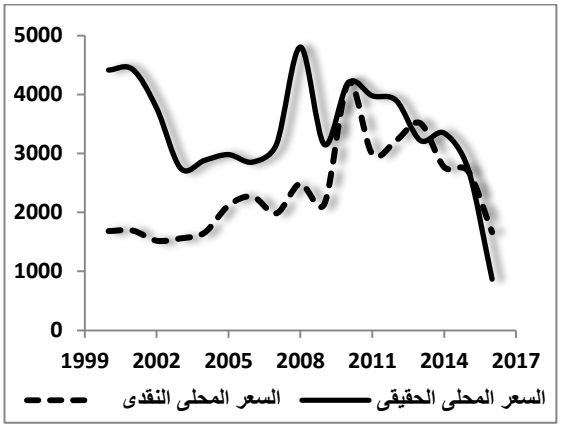

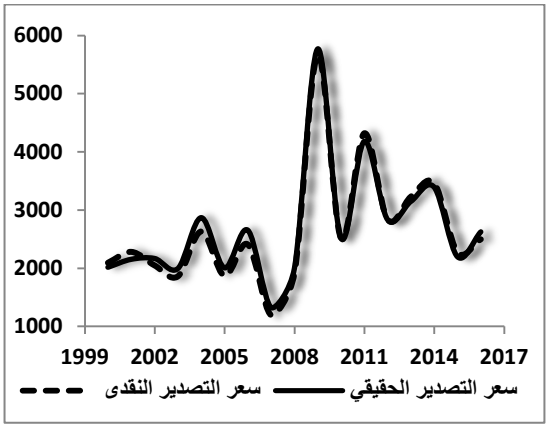

المصدر: بيانات جدول رقم (3).

ثالثاً: مقارنة الأسعار المحلية والعالمية للمحاصيل موضع الدراسة:

القمح:

بالرغم من اتجاه كل من السعر المحلى وسعر الاستيراد النقدى لمحصول القمح في نفس الإتجاه خلال فترة الدراسة، إلا أنه بالقيم الحقيقية كان إنخفاض السعر المحلى الحقيقى من بداية فترة الدراسة حتى وصل لأقل قيمه له في نهاية الفترة، بعكس سعر الاستيراد الحقيقي، وقد تبين أن متوسط السعر المحلى النقدى والحقيقي أعلى من متوسط سعرى الاستيراد النقدى والحقيقى خلال فترة الدراسة، كما يزيد السعر المحلى بمعدل نمو سنوى أعلى من معدل نمو سعر استيراد محصول القمح، وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (5)، مما يعكس محاولة الدولة للوصول لسعر محلى لمحصول القمح يعمل على رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من المحصول بالإضافة الى تحسين مستوى معيشة الزراع.

شكل(5): تطور الأسعار المحلية وأسعار استيراد طن محصول القمح بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000-2016) بالدولار/ طن.

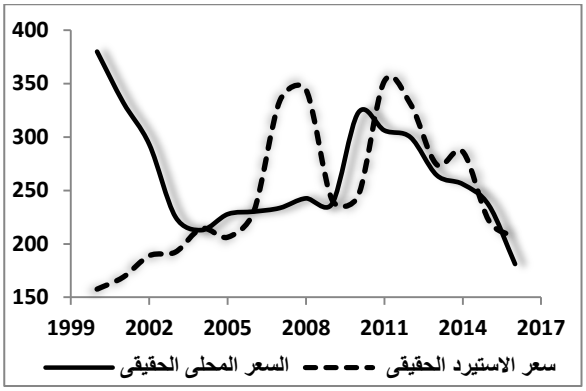

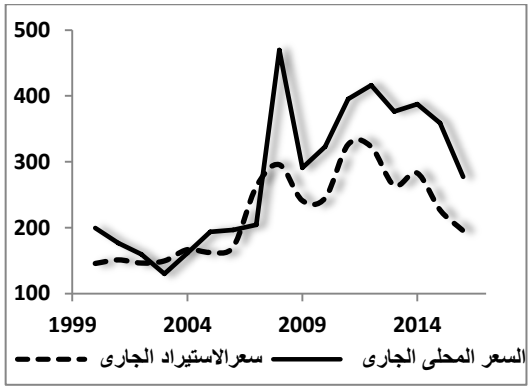

المصدر: بيانات جدول رقم (1).

الذرة الشامية:

اتجهت أسعار محصول الذرة الشامية النقدية اتجاه المحلية والاستيرادية فى الارتفاع حتى بلغت حدهما الأقصى ثم أخذ كل منهما فى الانخفاض بعد ذلك، فى حين أخذ السعر المحلى الحقيقى فى الانخفاض من حد أقصى فى بداية الفترة حتى حده الادنى فى نهاية فترة الدراسة، بينما أخذ سعر الاستيراد الحقيقى فى الارتفاع والانخفاض حول متوسط الفترة، وعلى الرغم من ارتفاع السعر المحلى النقدى والحقيقى عن متوسط سعر الاستيراد النقدى والحقيقى خلال فترة الدراسة، إلا أن سعر استيراد طن الذرة الشامية يزيد بمعدل سنوى أعلى من معدل نمو سعره المحلى، حيث يزيد سعر الاستيراد الحقيقى بنحو 8 أضعاف نمو السعر المحلى تقريباً خلال تلك الفترة، وهو الأمر الذى يشير إلى وجود فجوة نسبية بين سعر المحلى وسعر استيراد طن محصول الذرة الشامية على النحو المبين بالشكل (6).

ج- الأرز الأبيض:

يأخذ كلا من سعر تصدير طن محصول الأرز الأبيض النقدى والحقيقى بأسعار 2010 نفس الاتجاه خلال فترة الدراسة، فى حين يأخذ السعر المحلى النقدى الارتفاع حتى حده الاقصى عام 2011 ثم أخذ فى الانخفاض بعد ذلك، بينما أخذ السعر المحلى الحقيقى فى الانخفاض خلال نفس الفترة، وعلى الرغم من ارتفاع متوسط سعر تصدير طن الأرز الأبيض النقدى عن متوسط السعر المحلى النقدى، إلا ان متوسط السعر المحلى الحقيقى يزيد عن متوسط سعر التصدير الحقيقى بنحو 34 دولار للطن خلال فترة الدراسة، فى حين يزيد سعر تصدير طن الأرز الأبيض الحقيقى بمعدل سنوي يبلغ نحو 6% في حين يزداد السعر المحلى الحقيقى بمعدل نحو 1,8% فقط على النحو المبين بالشكل (7).

د- القطن الشعر:

تتقلب أسعار القطن الشعر النقدية والحقيقية بأسعار 2010 بالارتفاع والانخفاض حول متوسط فترة الدراسة (2000-2016) على النحو المبين بالشكل (8)، وقد تبين أن سعر التصدير النقدى يزيد عن السعر المحلى النقدى بنحو 290 دولار، فى حين يزيد السعر المحلى الحقيقى بأسعار 2010 عن سعر التصدير الحقيقى بنحو 681 دولار، ويزيد السعر المحلى النقدى بمعدل نمو سنوى ضعف معدل نمو السعر المحلى الحقيقى تقريبا، فى حيث لم تثبت معنوية أسعار تصديره.

شكل (6): تطور الأسعار المحلية وأسعار استيراد طن محصول الذرة الشامية بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000-2016) بالدولار/طن.

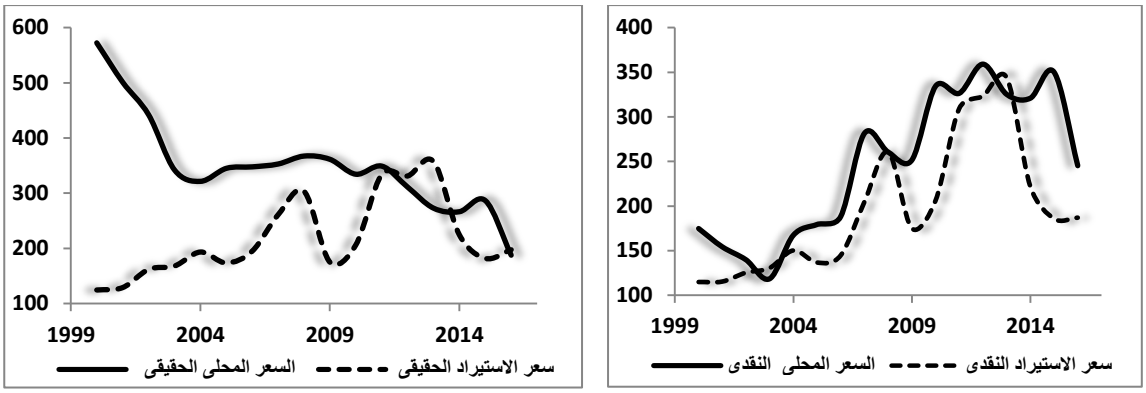

المصدر: بيانات جدول رقم (1).

شكل (7): تطور الأسعار المحلية وأسعار تصدير محصول الأرز الأبيض بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000-2016) بالدولار/طن.

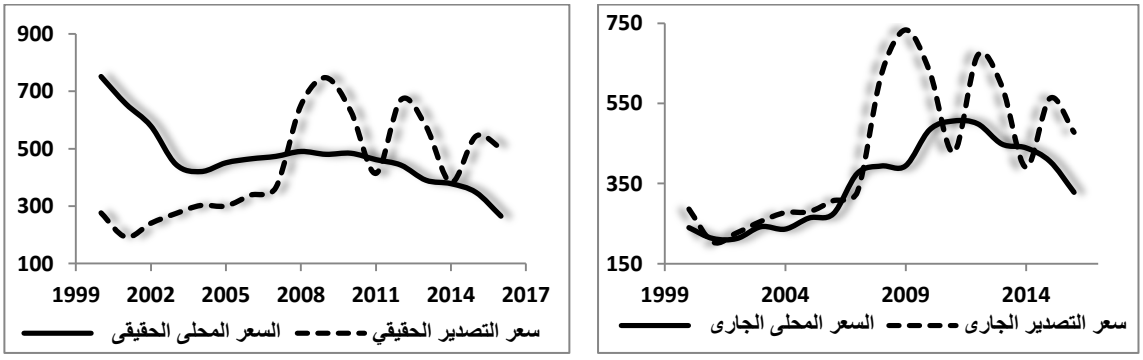

المصدر: بيانات جدول رقم (3).

شكل (8): تطور الأسعار المحلية وأسعار تصدير محصول القطن الشعر بالقيم النقدية والحقيقية بأسعار 2010 خلال الفترة (2000-2016) بالدولار/ طن.

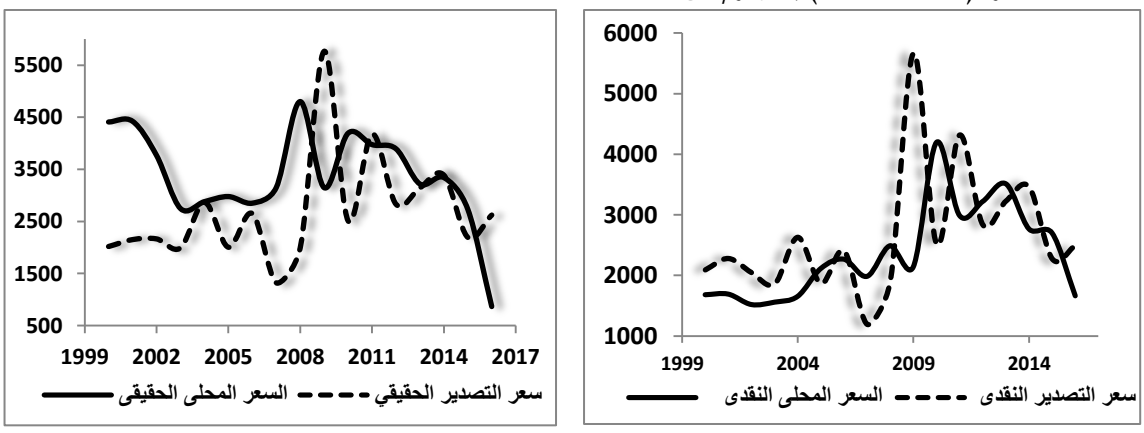

المصدر: بيانات جدول رقم (3).

أهم النتائج والتوصيات:

اتسمت أسعار السلع الزراعية الاستراتيجية بعدم الإستقرار، وأصبحت معظم هذه الأسعار لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لهذه السلع، وكذلك فى ظل الأحداث التي يشهدها الاقتصاد العالمي أصبح من الضروري دراسة الأسعار المحلية للسلع الاستراتيجية واتجاهها ومدى انحرافها عن نظيرتها العالمية. وعليه تم دراسة وتحليل الاتجاه الزمنى العام للأسعار المحلية النقدية والحقيقية خلال فترة الدراسة (2000- 2016)، ثم مقارنتها بالأسعار العالمية ومدى تشتتها وقربها من بعضها البعض خلال نفس الفترة للمحاصيل موضع الدراسة والتي تمثلت فى محصولى القمح والذرة الشامية كمحاصيل استيرادية ومحصولى الأرز الأبيض والقطن الشعر كمحاصيل تصديرية هامة، وكانت من أهم النتائج:

1- متوسط السعر المحلى النقدى والحقيقي لمحصول القمح أعلى من متوسط سعرى الاستيراد النقدى والحقيقى خلال فترة الدراسة، كما يزيد السعر المحلى بمعدل نمو سنوى أعلى من معدل نمو سعر استيراده، مما يعكس محاولة الدولة للوصول لسعر محلى لمحصول القمح يعمل على رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من ناحية، وتحسين مستوى الزراع من ناحية أخرى.

2- على الرغم من ارتفاع السعر المحلى النقدى والحقيقى لمحصول الذرة الشامية عن متوسط سعرى الاستيراد النقدى والحقيقى خلال نفس الفترة، إلا أن سعر استيراد طن الذرة الشامية يزيد بمعدل نمو يعادل 8 أضعاف معدل نمو السعر المحلى تقريباً خلال تلك الفترة.

3- ارتفاع متوسط سعر تصدير طن الأرز الأبيض النقدى عن متوسط السعر المحلى النقدى، إلا ان متوسط السعر المحلى الحقيقى يزيد عن متوسط سعر التصدير الحقيقى بنحو 34 دولار للطن خلال فترة الدراسة، كما أن سعر تصدير طن الأرز الأبيض الحقيقى يزيد بمعدل سنوي يبلغ نحو 6% في حين يزداد السعر المحلى الحقيقى بمعدل نحو 1,8% فقط.

4- تقلب أسعار القطن الشعر النقدية والحقيقية بأسعار سنة 2010 بالارتفاع والانخفاض حول متوسط فترة الدراسة، وكان سعر تصديره النقدى يزيد عن السعر المحلى النقدى بنحو 290 دولار، فى حين يزيد السعر المحلى الحقيقى عن سعر التصدير الحقيقى بنحو 681 دولار.

وعليه توصى الدراسة واضعى السياسات السعرية لمحاصيل الدراسة الاستمرار فى محاولة الوصول لسعر أفضل لمحصول القمح يعمل على زيادة معدلات الاكتفاء الذاتى من المحصول فضلاً عن تحسين مستوى معيشة الزراع ومواكبة تغيرات أسعاره فى السوق العالمى، وضرورة تحسين أسعار محاصيل الذرة الشامية والأرز الأبيض والقطن الشعر والعمل على ضمان حدود دنيا لأسعارها بحيث تضمن معها تقارب أسعارها المحلية مع الأسعارالعالمية، مع إعلان واضعى السياسة السعرية لهذه الأسعار قبل موعد الزراعة بوقت كاف حتى يسترشد بها الزراع عند اتخاذ قرارتهم مما يشجعهم على التوسع فى زراعة هذه المحاصيل.

المراجع

1- محمد، أحمد عبد الحفيظ، وعلى، عبد المجيد ابو المجد، "دراسة التغيرات السعرية لبعض السلع الزراعية بمحافظة أسيوط"، مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، مجلد 12، عدد 1، 1979.

2- عثمان، عفاف زكى على، "دراسة التحركات الزمنية السعرية لمحصول القطن فى السوق العالمى"، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، العدد 22، 1997.

3- سامية رياض عطية، "دراسة اقتصادية للسياسات السعرية لبعض المحاصيل الزراعية المصرية"، رسالة

دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2002.

4- الكاشف، منى فؤاد محمد اسماعيل، "أثر الأسعار المحلية والعالمية على إنتاج بعض المحاصيل الرئيسية فى مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2004م.

5- ملوك، ألفت على حسن، "معالم وآثار السياسة السعرية والتسويقية لمحاصيل الحبوب"، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة الإسكندرية، مجلد 6، عدد 3، 2007.

6- الشيخ، نادية حسين وآخرون، "تحليل اقتصادى لإرتفاع أسعار محصولى القمح والأرز فى مصر خلال الفترة 2014/2000"، مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، كلية الزراعة، جامعة بنها، المجلد 55، العدد 1، مارس 2017.

7- عثمان، بليغ حمدى والشويخ، داليا حامد وإسماعيل، عثمان على ومحمد، أحمد عبد الحفيظ، "أثر الأزمات الاقتصادية على أسعار أهم المحاصيل الزراعية في مصر"، مجلة العلوم الزراعية بأسيوط، مجلد 48، العدد (1-2)، 2017.

8- "إحصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية"، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، أعداد متفرقة.

9- "نشرات الإحصاءات الزراعية المحاصيل الصيفية والنيلية"، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، أعداد متفرقة.

10- https://www.albankaldawli.org/.

11- http://www.fao.org/giews/pricetool/

AN ANALYTICAL STUDY OF THE GROWTH IN DOMESTIC AND INTERNATIONAL PRICES OF THE MOST IMPORTANT CROPS IN THE EGYPTIAN AGRICULTURAL FOREIGN TRADE

R. M. A. Zein, Yousra E. A. Shakra and Eman E. K. M. El Bahgy
Dept. of Agricultural Economics and Agri-business Faculty of Agriculture
Menoufia University

ABSTRACT: ***Prices and price policies are very important due to their role in guiding resources between different types of production and distribution of production among consumers, as well as their impact on the economic efficiency of resource use, the fairness of distribution of incomes and their impact on consumption, the volume of net revenue from agricultural foreign trade, and finally its impact on the standard of living for farmers and consumers alike.***

However, such policies face many difficulties due to their interrelated economic, social and technological aspects, where the prices of strategic agricultural commodities have been characterized by instability, and most of these prices do not reflect the real economic value of the commodities, In the light of events in the world economy, it is necessary to examine the domestic prices of strategic goods, their direction and extent of thier deviation from their global counterparts.

The problem of the study was the fairness of local prices for strategic agricultural crops gained by farmers and the extent to which they keep pace with the changes in export and import prices, and thus their impact on agricultural incomes and the standard of living of the growers producing these crops. In order to achieve the goal of the research, the historical review of the agricultural price policies of the crops studied in Egypt, and the study of the general temporal trend of local and international monetary and real prices during the study period (2000-2016), and then compared prices for the crops of the study, Dispersed and close to each other during the same period, and access to recommendations that will benefit agricultural policy makers in formulating a policy for the pricing of studied agricultural crops.

The studied crops were selected according to their relative importance in Egyptian agricultural foreign trade during the period 2012-2016. Rice and cotton were the highest export grain and fiber crops, and wheat and maize were the highest import grain crops. The research was based on descriptive and quantitative economic analysis methods, as well as on secondary data issued by various stakeholders, By examining the current situation of local and global cash and real prices in terms for the year 2000, it was found that the average local cash and real price of wheat crop is higher than the average prices of the cash and real import prices during the study period, and the local price increases at a higher annual growth rate than the import price, referes to the state's attempt to reach a local price for wheat crop, which raises the rates of self-sufficiency on the one hand, and improves the level of farmers on the other.

Although the local monetary and real price of the maize crop increased from the average prices of the import of cash and real during the same period, the real import price is increasing at an annual rate of about eight times the growth of the domestic price during this period, The average export price of a ton of white rice is higher than it's average domestic cash price, and the export price of a tonne of real white rice increases at an annual rate of about 6%, while the real domestic price increases by only about 1.8%. Cotton prices fluctuate with cash and real 2010 prices, rising and falling around the

average study period of about $2,361 and $3,376 for the domestic price and about $2,651 and $2,695 for the export price, respectively. It has been shown that the cash export price is more than the domestic price by about $290, while the real domestic price is about $681 more than the real export price, and the domestic price increases at an annual growth rate twice the rate of growth of the real domestic price.

According to the results, the study recommends that the policy makers of the study crops continue to try to reach a better price for wheat crop works to increase the rates of self-sufficiency of the crop as well as improve the standard of living of farmers and keep up with the changes in its prices in the world market, and the need to improve the prices of maize crops, white rice and cotton lint and work to ensure minimum prices so that it guarantees the convergence of local prices with world prices, with the announcement of the price of these crops well in advance of the date of agriculture to guide the farmers when making their decisions, which encourages them to expand in These agriculture crops.

Key words: ***Domestic and International prices, price policies, strategic agricultural Crops, monetary and real prices.***

السادة المحكمين

أ.د/ محمد محمد حافظ الماحى كلية الزراعة الشاطبى – جامعة الأسكندرية

أ.د/ حسن نبيه أبو سعـــــد كلية الزراعة – جامعة المنوفية